المؤتمـــر السادس والثلاثون

للاتحاد البرلماني العربي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26 –27 أيار / مايو 2024

تقرير اللجنة الاجتماعية والمرأة والطفل والشباب

المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي

الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26 –27 أيار / مايو 2024

تقرير اللجنة الاجتماعية والمرأة والطفل والشباب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الاتحاد،

معالي رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،

السادة المشاركون الأفاضل،

يشرفني أن اعرض عليكم تقرير اللجنة الاجتماعية والمرأة والطفل والشباب:

اجتمعت اللجنة الاجتماعية والمرأة والطفل والشباب في الساعة الرابعة والنصف من يوم الأحد الواقع في 26 أيار / مايو 2024، وحضر هذا الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية، الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. جمهورية جيبوتي.

7.المملكة العربية السعودية.

8.الجمهورية العربية السورية.

9.جمهورية الصومال الفيدرالية.

10.جمهورية العراق.

11.سلطنة عُمان.

12.دولة فلسطين.

13.دولة قطر.

14.الجمهورية اللبنانية.

15.دولة ليبيا.

16.جمهورية مصر العربية.

17.المملكة المغربية.

18.الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

19.الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم انتخاب سعادة السيدة زينب عبدالأمير إبراهيم ، نائب رئيس وفد الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين، رئيساً للجنة، وسعادة الدكتورة ميسون العتوم ، عضو مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية، مقرراً.

بعد ذلك أقرّت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع قرارات اللجنة الاجتماعية والمرأة والطفل والشباب.
2- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

مقدمة

تحتل المرأة مكانة بارزة بين كل شعوب الأرض نظراً لدورها المحوري في بناء الأسرة والمجتمع في شتى مجالات الحياة على اختلافها بدءاً من ترسيخ عوامل الاستقرار النفسي والاجتماعي لدى الفرد، وصولاً إلى تأثيرها القوي في تحرير طاقات المجتمع الكامنة، وتوجيهها باتجاه المزيد من العطاء اجتماعياً واقتصادياً وتربوياً وسياسياً. وتقديراً لهذه المكانة المرموقة، والحاجة الملموسة لتمكين المرأة العربية، فقد عقدت اللجنة الاجتماعية، والمرأة والطفل والشباب، اجتماعها الأول بعد مصادقة المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي على التعديلات على ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي لدمج لجنة قضايا المجتمع ولجنة شؤون المرأة والطفولة، وبعد مناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، خَلُصَت إلى التوصيات الآتية:

القرارات الاجتماعية

مقدمة

تعدّ أنظمة الحماية الاجتماعيّة وتدابيرها، المعمول بها في بعض البلدان العربية، من أفضل الحلول لمعالجة المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية، وفي مقدمتها البطالة، والصحة، والتعليم، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، الأمر الذي يتطلب دراسة شاملة للواقع العربي، بهدف توفير حياة كريمة في مجتمعات أكثر تمكيناً للمرأة، والحفاظ على مكانتها لتكون عنصراً فاعلاً في بناء الأسرة والمجتمع على حدّ سواء. فالمرأة العربية لا تحصل على مزايا الضمان الاجتماعي في كثير من الأحيان، وهنا تتجلى الحاجة لإصدار قرارات اجتماعية شاملة، تُسهم بالدرجة الأولى بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة التي تمثل نصف المجتمع وربما أكثر، وتمنحها الفرصة لتكون صنواً للرجل في مسيرة بناء المجتمع وأجيال المستقبل. وعليه فإن اللجنة تؤكد الحاجة إلى:

1. تطوير الأطر التنظيميّة والتشريعيّة المتعلقة بالحماية الاجتماعيّة وإيلاء الجهد الأكبر لسياسات التنمية، بدءاً من توفير العمل اللائق للجميع.
2. وضع سياسات حكومية شاملة للنهوض بالواقع الاجتماعي، بالتعاون مع الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية، بما يؤمن الحماية الاجتماعية للمواطنين الأشد فقراً في المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع دائرة المشاريع الاقتصادية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لخلق فرص عمل جديدة.
3. تأمين الحد الادنى من الدخل اللازم لتأمين الحاجات الأساسية للأسر المحتاجة ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي لذوي الدخل المحدود من أبناء المجتمع.
4. وضع برامج تأمين صحيّ تضمن حصول المرأة على خدمات الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة وتوفير كل المعلومات المتعلقة بهذا المجال وغيره من المجالات.
5. وضع دليل استرشادي لمكافحة العنف الأسري، وتقديم الدعم النفسي اللازم.

6. تنظيم وتطوير الإجراءات والبرامج المتعلقة بالعمل الإغاثي والإشراف عليها وتنسيق الجهود التنفيذية في هذا الشأن.
7. تعزيز قيم التعاون الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وتعزيز التكافل بين أفراد المجتمع، وحماية أواصر القربى وتماسك النسيج المجتمعي في الأسر.
8. الإسهام في مساعدة الأفراد والأسر المحتاجة في حال تعرضهم للكوارث والنكبات الفردية أو العامة وتمكينهم من التغلب على عواقب وتبعات هذه الكوارث.
9. ابتكار سياسات فعالة من أجل تنمية العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والرفاه الاجتماعي.

قرارات المرأة والطفولة

مقدمة

لا تستقيم حياة الإنسان ولا تتهيأ له ظروف الحياة الكريمة إلاّ بوجود الأسرة، التي تعدّ أساس تطور المجتمعات ونهوضها. وبالرغم من هذه الحقيقة البديهية، وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال المجتمعات مقصّرة في حق المرأة في المراحل الأساسية من حياتها ولاسيما في مرحلتي المراهقة وما بعدها. ولذلك فإن تحقيق العدالة الأسرية يستلزم الاعتراف والاهتمام بدور المرأة، ودعم مشاركتها المجتمعية عبر توفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال. ويمكن تحقيق هذه الغاية النبيلة من خلال:

1. تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بمختلف مراحله، وتوفير فرص العمل في المؤسسات التعليمية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، الأمر الذي يُسهم في تطوير مهاراتها وعلومها المعرفية والاستفادة منها في شتى المجالات، بما فيها متطلبات سوق العمل والتنمية والمستدامة.
2. العمل على خلق بيئة اجتماعية وتشريعية، يمكن من خلالها أن تتمتع المرأة والطفل بحقوق قانونية ودستورية واجتماعية، تضمن حماية ودعم المرأة والأطفال من جميع أشكال العنف الأسري والمجتمعي.
3. وضع برامج تعليمية لكبار السن بهدف محو الأمية وجَسر الفجوة القائمة في التعليم بين الرجل والمرأة، تحديداً في المناطق الريفية، بهدف تمكينها، وضمان تنشئة، وتعليم أطفالها، ورعايتهم.
4. وضع آليات وبرامج لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال والنساء على الاندماج في المجتمع من دون أي عوائق.
5. وضع الأسس القانونية والتربوية الكفيلة بمكافحة عمالة الأطفال وتسرّبهم من التعليم، لاسيما الطالبات، فضلاً عن تنظيم برامج تعليمية وتوعوية للفتيات والنساء ممن تركن المدرسة لأسباب مختلفة، وعلى رأسها الزواج المبكر.
6. العمل على توفير المساواة الحقيقية بين الجنسين فيما يتعلق بفرص المشاركة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية على أساس الكفاءة والتميّز وليس على أساس التمييز بين الجنسين.

7. العمل على رفع مستوى الوعي بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المناصرةِ للمرأة، وإعطائها كامل حقوقها، وتمكينها كأفضل ما يكون التمكينُ في مجتمعاتها، خصوصاً ما ورد في قرار مجلس الأمن رقم (1325)، حول المرأة والسلام والأمن.
8. دعم التشريعات والسياسات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، مع التركيز على معاقبة جرائم العنف التي ترتكب ضد المرأة.
9. تعزيز مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية والمدنية، وضمان تمثيلها الكافي في البرلمانات والهيئات الحكومية والسياسية ومراكز صنع القرار.
10. تعزيز التعليم والتدريب المهني للمرأة والفتاة العربية، لا سيما في المناطق الريفية، وتوفير فرص العمل المناسبة لها.
11. تعزيز الوعي بحقوق المرأة العربية والتصدي للتحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها، بما في ذلك كل أشكال التمييز.
12. تعزيز التعاون بين البلدان العربية لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.
13. وضع برامج تمويل موجهة للمرأة العربية لتمكينها اقتصادياً ومساعدتها في بدء أو توسيع مشاريعها المقاولاتية مع تدريبها ودعمها فنياً.
14. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة في ريادة الأعمال وإدارة المشاريع للنساء العربيات، مع التركيز على تطوير المهارات القيادية والتسويقية.
15. ضرورة زيادة التمثيل النسائي في القطاع المقاولاتي العربي وتوفير فرص متساوية للمشاركة والتأثير في هذا القطاع.
16. تشجيع مشاركة المرأة العربية في الوساطة الدولية وعمليات بناء السلام على المستويين الوطني والدولي.
17. تعزيز دور المرأة العربية في المؤسسات الأمنية، وضمان تمثيلها الفعّال في صنع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن.
18. التأكيد على أهمية حماية المرأة والطفل في فلسطين من ويلات الأوضاع الإنسانية، وخاصة في غزة ورفح، وأهمية توفير الحماية القانونية، والتذكير بجرائم الاحتلال الإسرائيلي.
19. عقد ورشة افتراضية تتناول " أوضاع المرأة العربية في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية: التحديات والتداعيات واستشراف المستقبل".
20. **تؤكد اللجنة،** على حقوق المرأة الفلسطينية وحقوق الطفل الفلسطيني ونصرة القضية الفلسطينية.

قرارات الشباب

مقدمة

لا غنى عن وجود الشباب في بناء أي مشروع في مختلف المجالات، فجهودهم ستكون ملموسة وواضحة لأنهم يمتلكون أحلاماً وطموحات لإثبات مواهبهم، ومهاراتهم، وقدراتهم، وذاتهم بالدرجة الأولى، ليكونوا أعضاء فاعلين مثمرين لأنفسهم ولمجتمعاتهم. وهنا يبرز دور الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للاستفاء من طاقاتهم الخلاقة وتوجيهها بالاتجاه الصحيح، واستثمارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتركيز دوماً على دور البرلمانيين الشباب ومشاركتهم في

صياغة الخطط الاستراتيجية الكفيلة بدفع مسيرة التقدم والانماء والازدهار. ولبلوغ ما نصبو إليه في هذا المجال، فإن اللجنة توصي بـ:

1. المطالبة بزيادة نسبة تمثيل البرلمانيين والبرلمانيات الشباب في البرلمانات والمجالس العربية، خصوصاً أننا نعيش في عالم جلّه من الشباب.
2. زيادة مشاركة البرلمانيين والبرلمانيات من الشباب في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، لاكتساب مزيد من الخبرة السياسية من جهة، وللاطلاع على أفكارهم وطروحاتهم العصرية من جهة أخرى.
3. دعم البرلمانيين الشباب في إيصال صوت الشباب إلى البرلمانات، والاستفادة من إبداعاتهم وأفكارهم في مجال التحول الرقمي والابتكار وأية اتجاهات علمية حديثة تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
4. وضع برامج توعوية تثقيفية للشباب بهدف التغلب على التحديات الثقافية المطلوبة لتعزيز خبرات الشباب في كيفية الوصول إلى البرلمانات وكيفية تمثيل شعوبهم على أكمل وجه.
5. وضع سياسات وآليات لتمكين الشباب والنهوض بمستوى تعليمهم وعملهم الذي يلبي احتياجاتهم، ليكونوا قادرين على المشاركة في بناء السلام ومكافحة التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام والتسامح واحترام الأديان.
6. زيادة التمكين الاقتصادي للشباب عبر توفير فرص العمل اللائق، وتثبيت العمال المؤقتين.
7. تشجيع الشباب على المشاركة في قضايا الرأي العام مثل قضايا حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والأطفال، فضلاً عن مناصرة الفئات المهمشة للحصول على حقوقها.

واختتمت اللجنة أعمالها في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساءً من يوم الأحد الواقع في 2024/05/26.

ونرجو المؤتمر الكريم المصادقة على هذا التقرير.

الرئيس
زينب عبدالأمير إبراهيم

المقرر
الدكتورة ميسون العتوم